من مسائل العربية

هل ينصب ظرف الزمان على المصدر كما ينصب المصدر على الظرف ؟

د. محمد أحمد الدّالي

مما قرره النحويون[1]، في باب الظرف أن المصدر ينصب نصب الظرف على تقدير ظرف مضاف محذوف قبله، كقولك: جئت غروبَ الشمس، وتقديره: وقت غروب الشمس، فلما حذف الظرف المضاف نصب المصدر المضاف إليه على الظرفية لقيام المضاف إليه مقام المضاف. قال سيبويه[2]: «باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار. وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مَقْدَمَ الحاج، وخفوقَ النجم، وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصر. فإنما هو: زمنَ مقدمِ الحاج وحينَ خفوقِ النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار» ا هـ .

فإذا كان المصدر ينصب على الظرف لسعة الكلام والاختصار - وذلك مستفيض معروف في استعمال العرب في نثرها وشعرها - فهل ينصب الظرف على المصدر؟ وهل ذلك معروف مستفيض في كلام

---

(١) انظر الكتاب ١/١١٤، والمقتضب ٤/٣٤٣، والأصول ١/١٩٣، وارتشاف الضرب ٣/١٣٩٠، وهمع الهوامع ٣/١٧٠.

(٢) الكتاب ١/١١٤.

العرب؟ وهل قرره النحويون في باب المصدر كما قرروا نصب المصدر نصب الظرف في باب الظرف ؟.

أَقْدَمُ مَن أصبت له كلاماً في هذه المسألة من أئمة العربية أبو علي الفارسي، قال ذلك في كلامه على قول الأعشى:

ألم تغتمض عيناك ليلةَ أرمدا   وبتَّ كما بات السَّليم مُسَهَّدا

ونقل كلامه فيه البغدادي، وحكاه بنحوه عنه تلميذه المُخِصّ به أبو الفتح بن جني، وتابع أبا علي مَن بعده من النحاة، وأخذوا من كلامه مصرحين بالنقل عنه أو غير مصرحين بذلك، ومنهم ابن الشجري وجامع العلوم الأصبهاني والسهيلي وابن هشام وغيرهم .

فجاء ابن مالك فقرَّر ذلك وهو يذكر في التسهيل[1]، ما يقوم مقام المصدر المبيِّن، فقال: «ومقام المبيّن نوع أو وصف. . أو **وقت** . . » اهـ.

فأرسل المسألة إرسالاً، وكذلك فعل مَن بعده، ومنهم ابن عقيل، وأبو حيان والسيوطي. ثم جاء في عصرنا الأستاذ عباس حسن فذكر في كتابه الضخم النحو الوافي[2]، في نوائب المصدر وقته.

فمناقشة كلام أبي علي في بيت الأعشى مناقشة لجميع من جاء بعده من النحاة، لأنهم منه أخذوا، وليس لأحد منهم كلام في غير هذا

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٨٧.

(٢) النحو الوافي ٢/٢١٨.

البيت فيما أعلم، إلا أبا الفتح فقد تأول على هذا الوجه بيتاً آخر، وتابعه العيني.

وإبطال هذا الوجه الذي رآه أبو علي فمَن بعدَه في بيت الأعشى – وهو نصب الظرف نصب المصدر – إبطال للمسألة من أصلها، لأنها على هذا البيت وحده بنيت. وأما البيت الذي ذهب إلى ذلك فيه أبو الفتح = فلا يصح ذلك فيه أيضاً. وإليك البيان:

قال الأعشى(١):

---

(١) ديوانه ١٧١، والحجة ٣٨٤/٢، والمحتسب ١٢١/٢، والخصائص ٣٢٢/٣، ولحن العامة للزبيدي ٦٠، وشرح اللمع لابن برهان ٥٦/١، وسمط اللآلي ٤٤٠، وأمالي ابن الشجري ٢٢/٢، وشرح اللمع لجامع العلوم الأصبهاني، اللوح ٣٨/٢، والروض الأنف ١٣٢/٢، ١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٢/٢ و٢٦٨/٣، وتفسير القرطبي ٢٩٧/٣، والمساعد ٤٦٩/١، وارتشاف الضرب ١٣٥٧/٣، ومغني اللبيب ٨١٣، وتلخيص الشواهد ٢٢٩، وحاشية الدسوقي على المغني ٢٥٥/٢، وحاشية الأمير عليه ١٦٥/٢، والدر المصون ٥٧١/٢، والمقاصد النحوية ٥٧/٣، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٨٨/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١١٤/٢، والأشباه والنظائر ٣٦٧/٤، وهمع الهوامع ١٠٢/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٠١/٧- ٣٠٢، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١١٩/٢- ١٢٠ . وفي لحن العامة: أرمد: مكان فيما زعموا. وفي الروض الأنف وتخليص الشواهد أنه يروى «ليلَك»، وأثبت هذه الرواية الأخفش في كتاب المعاياة، نص على ذلك البغدادي ثم قال: فيكون ليلك ظرفاً لتغتمض. وقال ابن هشام في هذه الرواية: فأرمد حال، وقال: «وفي كتاب مأدبة الأدباء أنه يروى: ليلة أرمُدا

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عيناكَ ليلةَ أَرْمَدا   وعادَكَ ما عاد السَّليمَ المُسَهَّدا

قال فيه أبو علي الفارسي[1]:«ليلة منصوب نصب المصادر، أي: اغتماض ليلة أرمد، وليست ليلة ظرفاً لأن المعنى ليس على ذلك، إذ ليس التقدير ألم تغتمض عيناك في ليلة أرمد، وإنما أراد أن اغتماضه كان يسيراً[2]، كاغتماض الأرمد في ليلته» اهـ.

بضم الميم وأنه اسم» اهـ ؟

وأَرْمَد وصف على وزن أفعل من رَمِدَ كفرح، وهو مجرور بالإضافة وعلامة جره الفتحة عوضاً عن الكسرة، والألف للإطلاق.

وأخطأ العيني في المقاصد النحوية ٣/٦٥ فقال: «أصله ليلة أرمدِ، بجر الأرمد للإضافة، ولكن نصب للضرورة، ليوافق مسهداً في الشطر الثاني».

كما أخطأ الشيخ محيي الدين عبد الحميد فيما علقه على شرح الأشموني ٢/٣٢٢ فأجاز أن يكون أرمد منصوباً بنزع الخافض، وأن يكون فعلاً ماضياً مسنداً إلى ألف الاثنين. . . ! !.

(١) نقل كلامه البغدادي في شرح أبيات المغني ٧/٣٠١ ولم يسمّ الكتاب الذي نقل منه على خلاف المعهود منه. ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه وهي المسائل المنثورة والحلبيات والبصريات والعسكريات والبغداديات والإيضاح وكتاب الشعر والتعليقة والحجة.

وأنشد أبو علي صدر البيت في الحجة ٢/٣٨٤ شاهداً على أن الشاعر يخاطب نفسه، وعلى هذا الوجه استشهد به القرطبي في تفسيره ٣/٢٩٧ . ومخاطبة الإنسان نفسه تجريد، انظر شروح التلخيص ٤/٣٥٦، والدر المصون ٢/٥٧١ والبيت فيه شاهد على ذلك.

(٢) في شرح أبيات المغني: يسيراً عليه، وهي زيادة مخلة.

وقال أبو الفتح بن جني في الخصائص[(١)]، حاكياً قول شيخه أبي علي: «وذلك أن قوله (ليلة أرمدا) انتصب (ليلة) منه على المصدر، وتقديره: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد، فلما حذف المضاف الذي هو (اغتماض) أقام ليلة مقامه، فنصبها على المصدر، كما كان الاغتماض منصوباً عليه. فالليلة إذاً ههنا منصوبة على المصدر لا على الظرف. كذا قال أبو علي لنا»اهـ.

وقال في المحتسب[(٢)] في تقدير الكلام - ولم يرد في الخصائص-: «..وإنما أراد: ألم تغتمض عيناك من الشوق والأسف اغتماضاً مثل اغتماض ليلة رمد العين»اهـ.

وبيّن ابن الشجري وجه الإضافة في «اغتماض ليلة أرمد» فقال في أماليه[(٣)]: «وأضاف الاغتماض المقدّر إلى الليلة كما أضيف المكر إلى الليل والنهار في قوله جل وعز: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ: ٣٣] فانتصاب الليلة انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف، وكيف يكون انتصابها انتصاب الظرف مع قوله بعد:

.... وبت كما بات السليم مسهّدا»اهـ

وإنما ذهب أبو علي ومن تابعه إلى القول بانتصاب ليلة على المصدر لا على أن تكون ظرفاً، لأن قوله «ألم تغتمض» الهمزة فيه عندهم

(١) الخصائص ٣/٣٢٣.

(٢) المحتسب ٢/١٢١.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٢٢.

للتقرير بلفظ جماعة أو للإنكار الإبطالي بلفظ آخرين[1]. وهمزة التقرير إذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً كما قال ابن جني في الخصائص[2]. وهمزة الإنكار الإبطالي تقتضي أن ما بعدها غير واقع فلزم ثبوته إن كان منفياً لأن نفي النفي إثبات كما في مغني اللبيب[3].

فمعنى «ألم تغتمض» على التقرير أو الإنكار الإبطالي: اغتمضتَ. وجعلُ الليلة ظرفاً للاغتماض فيه إثبات للاغتماض فيها، وهذا لا يصح لأنه عطف عليه قوله: «وعادك ما عاد السليم المسهدا» في رواية أو «وبت كما بات السليم مسهدا» في رواية أخرى، فأثبت له الاغتماض في الأول وعطف عليه ما فيه نفيٌ لما أثبته. وهذا لا يصح، كيف يثبت له الاغتماض في ليلة وينفيه عنه قوله وبت مسهّدا؟ هذا معنى كلام أبي علي في إنكاره أن تكون الليلة ظرفاً، ومنه أخذ الآخذون.

---

(١) انظر كلامهم في قول جرير:

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راحِ

في مجاز القرآن ٣٦/١، ١٨٤ و١١٨/٢، ١٥٠، ومعاني القرآن للأخفش ٦٣، ١٩٩، ومعاني الحروف للرماني ٣٥، والخصائص ٤٦٣/٢ و٢٦٩/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٠٥/١، والمحلى (وجوه النصب) لابن شقير ١٦، ٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٨، والتبصرة والتذكرة ٤٧٤، ورصف المباني ٤٦، ومغني اللبيب ٢٥، وشرح أبيات المغني ٤٧/١، وعروس الأفراح (شروح التلخيص ٢٩٧/٢)، وغيرها.

(٢) الخصائص ٢٦٩/٣ و٤٦٣/٢.

(٣) مغني اللبيب ٢٥.



ولهذا ما ذهب أبو علي ومن تابعه إلى أن ليلة منصوبة نصب المصدر، والمعنى: ألم تغتمض عيناك اغتماضاً مثلَ اغتماضِ ليلةِ أرمد، أي مثل اغتماض يكون في ليلة أرمد، وعليه يكون قد اغتمض اغتماضاً يسيراً كاغتماض الأرمد في ليلته. والكلام عندهم مبني على أن التشبيه وقع بالمصدر وهو الاغتماض. فالتقدير: ألم تغتمض عيناك اغتماضاً مثل اغتماض ليلة أرمد، فحذف «اغتماضاً» ثم حذف صفته المضافة «مثل»، وأقام المضاف إليه مقام المضاف، فصار: ألم تغتمض عيناك اغتماضَ ليلةِ أرمد، ثم حذف المصدر المضاف «اغتماض» وأقام المضاف إليه - وهو ليلة - مقامه، فنصبت ليلة على المصدر.

كذا قالوا في معنى قول الأعشى وفي توجيه نصب ليلة فيه نصب المصدر. وظاهر معنى البيت على خلاف ما ذهبوا إليه، وليلة فيه على بابها وهي ظرف لعدم الاغتماض، والتشبيه وقع بالليلة لا بالاغتماض، وتقديره: ألم تغتمض عيناك في ليلة مثل ليلة الأرمد؟ وليلة الأرمد لا اغتماض فيها. وهم مما يعبرون عن هذا المعنى في كلامهم. من ذلك قولهم[١]: «بات بليلة سليم»، والسليم اللديغ، يريدون أنه بات ساهراً لا ينام بليلة مثل ليلة سليم.

ومن ذلك قول الأعشى[٢]:

(١) أساس البلاغة (س ل م).

(٢) ديوانه ١٠٥.

أجِـدَّكَ لـم تغتمـضْ ليلـةً فَتْرقُدَهـا مَـعَ رُقَّادِهـا

وقوله أيضاً(١):

فبـتُّ بليلـة لا نـومَ فيهـا أُكابِدُهـا وأصحـابي رُقُـودُ

وقول امرئ القيس(٢):

وبـات وبـاتَتْ لـه ليلـةٌ كليلـة ذي العـائر الأرْمَـدِ

وقول المرقش الأصغر(٣):

وليلـةٍ بِتُّهـا مُسْـهِرَةٍ قد كَرَّرَتْها على عَيْني الهُمُومْ

لم أَغْتمِضْ طولَها حتى انقضتْ أَكْلَؤُهـا بعدمـا نـامَ السَّـلِيمْ

وقول الشاعر(٤):

أَأَنْ شِمْتَ من نجدٍ بَرِيقـاً تألَّقـا تَبيتُ بليلِ امـأرْمَدِ اعتـاد أَوْلقـا

فقول الأعشى «ألم» الهمزة للاستفهام، ومعناه التعجب(٥). فحال الشاعر في عدم اغتماضه وفي سهره لا تخفى عليه، فالاستفهام من الشاعر في مخاطبته نفسه خرج إلى معنى التعجب مما ذكره، فالمعتاد أن الإنسان

---

(١) ديوانه ٣٥٧.

(٢) ديوانه ١٨٥. وهو كلمة تنسب إلى غيره انظر الديوان ٤٢٩ وسمط اللآلي ٥٣٠.

(٣) المفضليات ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤) المقاصد النحوية ١/٢٢٢، وعزاه لبعض الطائيين. والأولق: الجنون، وقوله: امأرمد أراد الأرمد فأبدلت الميم من لام التعريف، وهي لغة أهل اليمن.

(٥) انظر معنى التعجب في الهمزة في شروح التلخيص ٢/٢٩١- ٢٩٢.

ينام، ولعدم نومه أسباب، والشاعر لا يجهل هذه الأسباب.

يقول الأعشى: (ألم تغتمض عيناك) أي ألم تنم (ليلةَ) أي ليلةً مثلَ ليلة (أرمدا) أي رجل أرمد، والرمد: وجع العين وانتفاخها (وعادك) أي وانتابك (ما عاد) أي ما انتاب (السليم) أي اللديغ الذي لدغته الأفعى قيل له ذلك تفاؤلاً بسلامته (المسهّدا) أي الذي سهَّده أي أرّقه الوجع ومنعه الرقاد.

وعدمُ نومه وعَوْدُه ما يعود اللديغ ليس من عشق النساء، وإنما كان سهره وسهاده لنوائب الدهر الغادر الذي يفسد ما يصلحه الإنسان. فالأعشى لشدة ما عاناه من نوائب الدهر وتقلبه في ليلة مثل ليلة الأرمد يخاطب نفسه متعجباً من حاله مستعظماً لها:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وعادك ما عاد السليم المسهدا
وما ذاك من عشق النساء وإنما تناسيتَ قبل اليوم خلَّةَ مَهْددا
ولكن أرى الدهر الذي هو خاتر إذا أصلحتْ كفاي عاد فأفسدا

فالاستفهام عن النفي ههنا الغرض منه التعجب. وقد يكون الاستفهام في الكلام محضاً على بابه، كقولك لصاحبك: ألم تقف في طريق سيرك الطويل وتابعتَ السير حتى بلغت غايتك؟ فالشك في هذا الفعل المنفي، والاستفهام عنه وقع.

والاستفهام المحض عن النفي قد وقع في كلامهم وإن كان غالب ما ورد من ذلك لم يأت على بابه بل جاء على التقرير أو التحقيق أو الإنكار الإبطالي إلخ. وحقق ذلك الإمام بهاء الدين السبكي في كتابه

«عروس الأفراح»[(١)]، قال: «يصح لك أن تقول: ألم يقم زيد [بوقوع الاستفهام المحض عن النفي وإن كان] ... غالب ما ورد من ذلك ليس على بابه بل التوبيخ أو التقرير، مثل: ﴿أليس الله بكافٍ عبدَه﴾ [سورة الزمر: ٣٦]، ﴿ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً﴾ [سورة الكهف: ٧٥]، ﴿أولم يروا أنا نأتي الأرضَ﴾ [سورة الرعد: ٤١]، وقول الشاعر[(٢)]:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي ... بما لاقتْ لبونُ بني زياد

وقوله[(٣)]:

ألستم خيرَ من ركب المطايا ... وأَنْدى العالمين بُطُونَ راحِ

ولكن يرد عليه قوله تعالى ﴿أفلا تبصرون﴾ [سورة الزخرف: ٥١]، فقد تقدم أن تقديره عند سيبويه: أم أبصرتم، وأنها متصلة، وإذا كانت متصلة **كان الاستفهام على بابه**، ويرد عليهم إجماعُهم على أقام زيد أم لم يقم، فإن «لم يقم» مستفهم عنه سواء كانت متصلة أم منقطعة. وقد صرح الجزولي وغيره **بوقوع الاستفهام المحض عن النفي**. وإنما خالف في ذلك أبو علي الشلوبين فمنعه، ورد عليه ابن مالك في باب «لا» بقوله[(٤)]:

---

(١) المطبوع في شروح التلخيص ٢/٢٥٠.

(٢) قيس بن زهير العبسي، وهو في ضرورة الشعر للسيرافي ٦١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٢ واستقصاء تخريجه فيه.

(٣) وهو جرير، وسلف تخريجه في الحاشية (١ص ٢٦).

(٤) ينسب البيت إلى قيس بن الملوح، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٠، وارتشاف الضرب ٣/١٣١٦ واستقصاء تخريجه فيه. والهمزة فيه للاستفهام المحض عن النفي.

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَـدٌ إذا أُلاقي الذي لاقاه أَمثالي»اهـ

نخلص إلى القول: إن «ليلة» في قول الأعشى جاءت منصوبة على بابها من كونها ظرفاً للعامل قبلها «ألم تغتمض» والاستفهام فيه عن الفعل المنفي ومعناه التعجب، فلفظه لفظ الاستفهام ومعناه التعجب من حال نفسه في عدم اغتماضه في ليلة مثل ليلة رمد العين لا يُنام فيها.

فإذا صح هذا - وهو صحيح إن شاء الله، وظاهر البيت عليه - سقط ما بناه جماعة من النحاة على هذا القول من شعر الأعشى من ذكر الظرف فيما ينتصب انتصاب المصدر، **فلا ينوب الظرف عن المصدر.**

وانفرد ابن جني[١]، ممن أصبت لهم كلاماً في نصب الظرف نصب المصدر، فحمل على هذا الوجه قول سبرة بن عمرو الفقعسي[٢]:

وطعنـــةَ مستبســـلٍ ثـــائر يَـرُدُّ الكتيبـةَ نصـفَ النهـارِ

فقوله «نصف النهار» عنده منصوب على المصدر لا على الظرف، وتابعه العيني[٣]، قال في المحتسب - وكلامه فيه أتم وأوفى مما في الخصائص-: «أي ردَّ نصفِ النهار. ألا ترى أن ابن الأعرابي فسره فقال: يرد الكتيبة مقدار نصف يوم. فهذا يدلك على أنه أراد: يرد الكتيبة رد نصف النهار، أي الرد الذي يمتد وقته بمقياس ما بين أول النهار إلى

---

(١) في الخصائص ٣/٣٢٢، والمحتسب ٢/١٢٢.

(٢) البيت من أبيات له في النوادر ٤٣٩، وهو في الخصائص والمحتسب، والمقاصد النحوية ٣/٦٦.

(٣) في المقاصد النحوية ٣/٦٦ عرضاً.





نصفه، وذلك نصف يوم. وليس يريد أنه يردها في هذا الوقت البتة، وإنما يريد أنه يردها مقدار نصف النهار، كان ابتداء ذلك في أول النهار أو غيره من نهار أو ليل. وكأنه قال: يرد الكتيبة ست ساعات، فهذا لا يخص نهاراً من ليل، فبهذا يعلم أنه لا يريد: يردها في وقت انتصاف النهار دون ما سواه من الأوقات» اهـ.

هذا كلام الإمام أبي الفتح، وهو فيما أرى كلام مضطرب فيه تقديران لمعنى البيت ينصب عليهما «نصف النهار» على وجهين لا على وجه واحد. فقول أبي الفتح في تقديره في صدر كلامه: «أي ردَّ نصفِ النهار» – ومعنى البيت لا يساعده – يقتضي أن يكون «نصف النهار» منصوباً على المصدر بعد حذف المصدر المضاف. وما حكاه عن ابن الأعرابي في تفسيره أن معناه: يرد الكتيبة مقدارَ نصفِ يوم، وما قاله هو بعدُ «وكأنه قال: يرد الكتيبة ستَّ ساعات»= قاطعان فيما أرى بأن «نصف النهار» منصوب على الظرف على تقدير مضاف محذوف قبله هو «مقدار». فقوله في تقديره «مقدارَ نصفِ النهار» انتصب مقدار فيه على الظرف، كقول ابن الدمينة[1]:

فسايرته مقدارَ ميل وليتني بكرهي له مادام حيّاً أرافقُهْ

قال المرزوقي[2]: «انتصب مقدار على الظرف». وقوله «ست

(١) ديوانه ٥٣، ويروى: فسايرته ميلين، وينسب إلى غيره، انظر الديوان ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) في شرح ديوان الحماسة ١٢٦٣-١٢٦٤.

ساعات» ظرف أيضاً.

فظاهرٌ أن الشاعر لا يريد: يرد الكتيبة في نصف النهار، لما قاله أبو الفتح، وظاهر أنه يريد: مقدار نصف النهار، فلما حذف الظرف المضاف «مقدار» أقيم المضاف إليه «نصف النهار» مقامه فنصب نصب الظرف على تقدير مضاف قبله لا على أنه يرد الكتيبة في نصف النهار، ولا على تقدير رَدَّ نصف النهار.

وحاول الأستاذ عباس حسن في كتابه الضخم النحو الوافي(١) أن يمثل لنصب الظرف على أنه نائب عن المصدر فلم يستطع أن يمثل إلا بما يوافق قول الأعشى، قال: «وقته، نحو فلان يلهو ويمرح لأنه لم يحيَ ليلة المريض ولم يعشْ ساعةَ الجريح، أي لم يحي حياةَ ليلةِ المريض ولم يعش عيشةَ ساعةِ الجريح (تريد لم يحي في ليلة كليلة المريض ولم يعش في ساعة كساعة الجريح يذوق ما فيهما من آلام). ومن هذا كلمة ليلة في قول الشاعر:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وبت كما بات السليم مسهّدا »اهـ

فسَّر الأستاذ أولاً نصب ليلة وساعة على أنهما نصبتا نائبتين عن المصدر فقال: «حياةَ ليلة المريض» و«عيشةَ ساعة الجريح». وتقدير الكلام على ما قال: حياةً مثلَ حياةِ ليلةِ المريض، وعيشةً مثلَ عيشة ساعة الجريح على قياس قول أبي علي وغيره في قول الأعشى، فالتشبيه وقع بالمصدر، فحذف المصدر وصفته «حياة مثل» و«عيشة مثل»، فصار

(١) النحو الوافي ٢/٢١٨.

تقدير الكلام «حياةَ ليلة» و«عيشة ساعة»، فحذف المصدر المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصبت ليلة وساعة على أنهما نائبتان عن المصدر، هذا مقتضى تقديره أولاً.

وبقي في نفس الأستاذ شيء من معنى «حياة ليلة المريض» و«عيشة ساعة الجريح» وإضافة الحياة إلى الليلة والعيشة إلى ساعة، ففسَّر الأستاذ ثانياً ما فسره أولاً تفسيراً يخالف ما قرره من نصب ليلة وساعة على أنهما نائبتان عن المصدر ويجعل انتصابهما على الظرف، قال: (تريد لم يحي في ليلة كليلة المريض ولم يعش في ساعة كساعة الجريح).

هذا – لعمري – معنى الكلام. وعليه يكون التشبيه وقع بالليلة والساعة، ويكون نصبهما على أنهما ظرفان، كما ذُكر في بيت الأعشى.

لا ينصب الظرف إذاً نصب المصدر، ويبطل ذكره فيما ينتصب انتصاب المصدر، ويجب أن ينفى عن هذا الباب فيما يؤلَّف من كتب يذكر هذا الباب فيها.

هذا ما انتهيت إليه في هذه المسألة، وعسى أن أكون قد أصبت فيما قلت، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٨.

أساس البلاغة، للزمخشري، دار صادر ببيروت.

الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وغازي طليمات وإبراهيم عبد الله ومختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥-١٩٨٧.

الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٥.

أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢.

التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٩٨٢.

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي ببيروت ١٩٨٦.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي بمصر ١٩٦٧.

تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي)، دار الكتب المصرية ١٩٦٧.

حاشية الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

حاشية الخضري على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مكتبة المشهد الحسيني بالقاهرة.

حاشية على شرح بانت سعاد، للبغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار

النشر فرانز شتاينر بفيسبادن ١٩٨٠.

الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٤- ١٩٩٣.

الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق ١٩٨٦ -١٩٩٤.

ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي ببيروت ١٩٦٨.

ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٩.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥.

الروض الأنف، للسهيلي (مع السيرة النبوية لابن هشام)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، طبعة مصورة، دار المعرفة ببيروت ١٩٧٨.

سمط اللآلي (اللآلي في شرح أمالي القالي)، تحقيق عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦.

شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٧٣.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر بالقاهرة ١٩٩٠.

شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون،

لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٧.

شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، الكويت ١٩٨٤.

شرح اللمع، لجامع العلوم الأصبهاني، مخطوطة دار الكتب الشعبية بصوفية في بلغاريا.

شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية بمصر.

شروح التلخيص (شروح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، وهي مختصر سعد الدين التفتازاني، ومواهب الفتاح لأبي يعقوب المغربي، وعروس الأفراح لبهاء الدين السبكي)، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٩٣٧.

ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية ببيروت ١٩٨٥.

عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي = شروح التلخيص.

الكتاب، لسيبويه، بولاق ١٣١٦هـ.

لحن العامة، للزبيدي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف بمصر ١٩٨١.

مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق د. فؤاد سزكين، ط٢، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨١.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.

المحلى (وجوه النصب)، لابن شقير، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت ١٩٨٧.

المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٩٨٢-١٩٨٤.

معاني الحروف، للرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر بالقاهرة.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بدمشق، ط٥، ١٩٧٩.

المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، طد، ١٩٧٦.

المقاصد النحوية، للعيني (بهامش خزانة الأدب للبغدادي)، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣، طبعة مصورة، دار الكتب العلمية ببيروت.

النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧٣-١٩٧٦.

النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ببيروت ١٩٨١.

همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥.